قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17770) - السنة الحادية والخمسون - الثلاثاء 7 جمادى الآخرة 1448هـ - 17 نوفمبر 2026م

معركة نتنياهو الأخيرة من أجل البقاء في السلطة!



بقلم:
عبد الله السناوي

إنها آخر معاركه قبل أن يودع سجنا بتهم الفساد والاحتيال والرشى، أو يضطر أن يغادر المشهد العام إلى الأبد كأي معركة أخيرة، فإنها ضارية.

بتكوينه وإرثه فسوف يناور ويراوغ مستخدما كل الأسلحة المشروعة وغير المشروعة ليظل على رأس الحكومة الإسرائيلية. ثمة اعتقاد عام أن دوره انقضى ولم تعد لديه فرصة حقيقية للبقاء، غير أنه يعمل بلا كلل لتفكيك جبهة خصومه وإجهاض فرص رئيس الوزراء المكلف «جادي آيزنكوت» للصعود إلى مقعده.

لم يحصل تحالفه اليميني المتطرف على أغلبية الكنيست، (61) من أصل (120) مقعدا، اللازمة لتشكيل الحكومة.. ولا حصل تحالف التغيير، الذي يقوده خصمه «آيزنكوت»، على أي أغلبية.

المفارقة الكبرى أن الصوت العربي عنصر الترجيح فيمن يشكل الحكومة، حيث حصلت القائمتان العربيتان على (19) مقعدا.

في المشاورات، التي أجراها الرئيس الإسرائيلي «إسحاق هرتسوج» زكت تلك الكتلة «آيزنكوت» لرئاسة الحكومة، وحسمت الأمور لصالحه مؤقتا.

عندما استبانت توازنات القوى داخل الكنيست، وبنى «نتنياهو» استراتيجيته على محورين رئيسيين.

الأول، التشكيك في نزاهة الانتخابات، قال: «إنها سرقت»، و«مولت» من أطراف خارجية، داعيا إلى التحقيق فيها لعرقلة انعقاد الكنيست.

بالمقابل اتهمته الجبهة المضادة بأن عددا من مستشاريه يتقاضون رشى من الأطراف نفسها، دون أن يكون هناك تحقيق يؤكد صحة أي من الاتهامات المتبادلة.

خسر «نتنياهو» معركة عرقلة اجتماع الكنيست، لكنه واصل استراتيجيته باتهام «آيزنكوت» بالتحالف مع الصوت العربي لتكليفه برئاسة الحكومة، معتبرا أن ذلك تقويض لما أسماه «الديمقراطية اليهودية»، كأن الديمقراطية تتأسس على عنصرية مفرطة ضد كل ما هو عربي.

وصف «آيزنكوت» خطاب «نتنياهو» أمام الكنيست بأنه «هيستيري» و«مخز» و «هو غير مؤهل للبقاء في منصبه»، دون أن يتطرق إلى استناده على الصوت العربي لتشكيل الحكومة.

أراد أن يستفيد بالثقل التصويتي العربي داخل الكنيست دون أن يكون مستعدا للإقرار بأي شراكة سياسية، فالديمقراطية تخص اليهود وحدهم، والدولة يهودية لا حقوق فيها لأي مكون قومي وديني آخر.

بتعبير الوزير المتطرف «بتسلئيل سموتريش» فإن الائتلاف المضاد يضم من ينكرون أن تكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، قاصدا المجتمع العربي كله.

حسب «إيتمار بن غفير»، الوزير الأكثر تطرفا، فإن النواب العرب ينبغي طردهم فهم مؤيدون للإرهاب و«حماس».

بدت الجلسة الأولى للكنيست أقرب إلى سيرك سياسي، مشادات وصراخ وشتائم.

«عندما يكون الخيار ما بين مصلحة إسرائيل ومصلحته الشخصية فإنه يختار الأخيرة».

كان ذلك توصيفا صحيحا أطلقه «آيزنكوت» على «نتنياهو»، لكنه يسري عليه هو أيضا. حاول أن يردم المساحة بين استفادته من الصوت العربي لكي يصبح رئيسا للوزراء وعدم استعداده لإحداث أي تغيير جوهري في سياسات «نتنياهو». أعلن أنه لن يتحالف مع القوائم العربية.

اشترط كي يكون ممكنا أن يقدم على أي درجة من الشراكة إدانة «حماس» ودمغها بـ«الإرهاب» ودعم نزع سلاحها. لبى «منصور عباس» رئيس القائمة العربية الموحدة، بعض تلك الشروط مثل نزع سلاح «حماس»، لكنه امتنع عن وصفها بـ«الإرهابية».

يراهن «نتنياهو» على تناقضات جبهة «آيزنكوت»، بعضهم يؤيد الشراكة مع العرب، وبعضهم الآخر، كما «أفيجادور ليبرمان» يعترض على أي شراكة معهم من حيث هم عرب، أو مع اليهود الحريديم في مسألة رفض التجنيد.

فيما أبدى استعدادا لإبداء مرونة مع الأحزاب الدينية وقد مال إلى مزيد من التشدد مع العرب. هذا قد يفضي إلى تشققات أفدح في جبهة «آيزنكوت» تتيح فرصا لا يستهان بها في دعوة نتنياهو لبناء حكومة وحدة وطنية.

الفكرة ما زالت فوق الطاولة، لكنها تحتاج إلى ذريعة قوية نسبيا لتجاوز الشكوك العميقة في شخصيته وإرثه، وأنه قد ينقلب على أي اتفاق بعد وقت، أو آخر كما فعل مع «بيني جانتس» في . (2023)

ما الذريعة، التي يمكن لها أن تتغلب على تلال الشكوك؟ إنها الحرب على إيران، ولا شيء غيرها. هكذا برز المحور الثاني في استراتيجيته.

في خطابه أمام الكنيست صعّد حملته على إيران. قال إنها لم تتخل عن مشروعها النووي وإنها تعمل على إعادة بناء برنامجها، الذي تضرر بشدة إثر الهجمات الأمريكية والإسرائيلية. أراد أن يسوق نفسه مجددا كضرورة لأمن إسرائيل، وأن حروبه على جبهات متعددة تستهدف حماية أمنها.

مشكلته هنا أن خصومه يدركون أهدافه ومراميه، لكنهم قد يجدون أنفسهم أمام أوضاع لا يمكن تجاوزها، إذا استبعدوا أي نوع من الشراكة مع العرب، فإن التحالف مع «نتنياهو» يصبح أمرا محتملا رغم كل التحفظات عليه.

المشكلة الأفدح أن بديله المنتظر، هو ثالث رئيس أركان إسرائيلي يصعد إلى مقعد رئيس الوزراء بعد «إسحاق رابين» و«إيهود باراك».

بحكم سجله فإن «آيزنكوت» هو صاحب ما يعرف باسم عقيدة «الضاحية»، التي اتبعت في حرب «يوليو» (2006) ضد لبنان .وفق هذه العقيدة فإن كل سكان الضاحية الجنوبية ينظر إليهم كمقاتلين. فتستباح مبانيها وكل ما يتحرك بالحياة فيها، وهذه جرائم حرب متكاملة الأوصاف.

فيما يمكن وصفه بـ«اللعب على المكشوف» تنازع رئيس الوزراء المكلف «آيزنكوت» ورئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال «نتنياهو» فيمن له القرار بشأن أي عمليات عسكرية محتملة ضد إيران.

الأول، حذر من أي خطوة انفرادية دون أن يوضع في صورتها وتحظى بموافقته المسبقة.. والثاني أراد أن يؤكد أنه وحده صاحب القرار، وأنه لن يستأذن المعارضة فيها. تراجع «نتنياهو» خطوة إلى الخلف، وجرت إحاطة «آيزنكوت» بالوضع الميداني من تحركات واستعدادات وتفاهمات مع الأمريكيين.

لكن تبقى السيناريوهات كلها مفتوحة في معركة «نتنياهو» الأخيرة.

زيارة جلالة الملك للسعودية.. التوقيت والأبعاد



بقلم:
د. نبيل العسومي

حملت الزيارة التي قام بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم أيده الله يرافقه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه للشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية ولقائه أخاه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية الشقيقة حفظه الله ورعاه حملت العديد من الرسائل وفي مقدمتها تأكيد جلالة الملك المعظم حفظه الله أن أمن المملكة العربية السعودية واستقرارها ركن أصيل من الأمن الوطني لمملكة البحرين وأن مواقف البلدين الشقيقين المتبادلة تجسد تلك العلاقة الضاربة في أعماق التاريخ.

وتكتسب هذه الزيارة الملكية للمملكة العربية السعودية ثقلها من تزامنها مع ثلاثة مستجدات متشابكة وهي:

أولا: تصاعد التوترات الإقليمية في الاعتداءات الإيرانية الغاشمة خلال العام الحالي ومحاولات الحركة الحوثية الإرهابية الإضرار بالمملكة العربية السعودية من خلال الاعتداءات بالطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية الإيرانية على الأراضي والمنشآت السعودية ما جعل هذه الزيارة إعلان تضامن فوري وموقف في خندق واحد.

ثانيا: الاستعداد للقمة الخليجية القادمة إذ تترأس مملكة البحرين الدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما تستعد الرياض لاحتضان القمة القادمة فشكل اللقاء محطة مهمة للتشاور لتوحيد الرؤى قبل انعقادها.

ثالثا: الحراك الأمني الخليجي في العاصمة البحرينية المنامة الذي شمل اجتماع وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون والدورة الثالثة والعشرين لمجلس الدفاع المشترك التي أقرت في اليوم نفسه إنشاء قيادة متقدمة للقيادة العسكرية الخليجية الموحدة في دولة الكويت الشقيقة وتخصيص قوات لها.

أما الأبعاد الاستراتيجية لهذه الزيارة الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم للشقيقة السعودية فهي عديدة منها على الأقل البعد التاريخي: علاقة ممتدة عبر حقب متعاقبة طابعها التآزر توجت بالعمل المشترك ضمن منظومة مجلس التعاون منذ إعلان تأسيسه في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة أبوظبي في عام 1981 وهو كيان صمد أمام عواصف كبيرة أطاحت بتجارب إقليمية أخرى وجسد مبدأ وحدة الأمن الخليجي، ثم البعد الراهن: أثبتت مواجهة تهديدات هذا العام جاهزية المنظومة الخليجية لحماية أراضيها ومكتسباتها، وأن التحديات تولد استجابات جماعية، مع الحرص في الوقت نفسه على بناء الثقة وتهيئة الأجواء لمعالجة التوتر مع الجمهورية الإيرانية بما يخدم استقرار المنطقة. وكذلك البعد المستقبلي: حيث يمثل مجلس التنسيق البحريني السعودي برئاسة وليي عهد البلدين الإطار المؤسسي للشراكة الاستراتيجية، وقد أشاد جلالة الملك المعظم بدوره بالتعاون الاستثماري والاقتصادي والتنموي بين البلدين وتعكس الأرقام هذا المسار إذ بلغت التجارة غير النفطية بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية في عام 2025 نحو 3.93 مليارات دولار فيما يفتح تفعيل الاتفاقية العامة لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الموقعة مؤخرا في المنامة آفاقا أوسع للربط التجاري واللوجستي.

هذه الرسائل والدلالات ترتبط بالتلاحم ووحدة المصير المشترك: حضور القيادة البحرينية بأعلى مستوياتها والاستقبال السعودي الحافل وهو رسالة للداخل والخارج بأن العلاقة البحرينية السعودية الثنائية ركيزة أساسية لاستقرار الخليج والمنطقة.

دبلوماسية القمة: اعتماد التشاور المباشر والمستمر أداة للتعامل مع متغيرات إقليمية متسارعة وتحولات في موازين القوى الدولية. ويضاف إلى ذلك التضامن الكامل بين البلدين الشقيقين من خلال إعلان جلالة الملك المعظم دعم مملكة البحرين التام لكل ما تتخذه المملكة العربية السعودية من إجراءات لصون سيادتها وترابها الوطني وحماية مواطنيها والمقيمين على أرضها.

إن هذه الزيارة الملكية الأخوية تؤكد أن العلاقة بين المنامة والرياض تتجاوز منطق التحالف إلى وحدة المصير التي تقوم على ثوابت الجغرافيا ورصيد التاريخ ومتطلبات الحاضر وتجمع بين التضامن الأمني في الأزمات والتخطيط المشترك لمستقبل التكامل الخليجي ما جعل دبلوماسية القمة الثنائية خيارا استراتيجيا لا غنى عنه في المرحلة المقبلة. كما تؤكد أن التنسيق الوثيق بين البلدين يظل نموذجا يحتذى به في العمل الخليجي المشترك وضمانة أساسية لتحويل التحديات الإقليمية إلى فرص لتعزيز الأمن الجماعي والتنمية والازدهار لشعوب خليجنا العربي.

دور الشركات «الصغيرة والمتوسطة» في توسيع القاعدة الإنتاجية



بقلم:
د. محمد عيسى الكويتي

في الوقت الذي تسابق فيه اقتصادات الخليج، وفي مقدمتها مملكة البحرين، الزمن لتقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية، تبرز الشركات الصغيرة والمتوسطة بوصفها أحد الخيارات لبناء اقتصاد متنوع وأكثر صلابة يضاف إلى قطاع الصناعات الكبرى. غير أن التجارب الاقتصادية تؤكد حقيقة جوهرية مفادها أن القيمة الحقيقية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تُقاس بعدد السجلات التجارية، ولا بمجرد مساهمته في الأنشطة التجارية والخدمية التقليدية سهلة الدخول، بل بقدرته على التحول من منشآت محلية محدودة الأثر إلى وحدات إنتاجية مبتكِرة، تمتلك من الحوكمة والإدارة الاستراتيجية ما يؤهلها للتوسع وتوليد القيمة المضافة، وتوطين المعرفة، والمنافسة خارج حدود السوق المحلي.

تؤثر الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني عبر قنوات عدة. إن الرهان على تحويلها إلى فاعلين إنتاجيين ينعكس مباشرة على المساهمة في معالجة أربعة ملفات اقتصادية ومالية مترابطة. فعلى صعيد سوق العمل وخلق وظائف للمواطنين، لا يمكن معالجة فجوة توظيف المواطنين عبر منشآت تنافس بالأجور المتدنية في أنشطة تقليدية؛ إذ إن الكوادر الوطنية في هذه الحالة تنجذب بطبيعتها نحو الشركات الصناعية والتقنية والخدمية القادرة على التوسع، والتي تخلق طلباً حقيقياً على المهندسين، ومديري الجودة، ومحللي البيانات، ومختصي التصدير، موفرة بذلك مساراً مهنياً وأجوراً مجزية. وبالتالي ينبغي الاهتمام ضمن الاستراتيجية الصناعية بتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من بيئة وأدوات قابلة للتوسع والانخراط في سلاسل الإمداد مع الشركات الكبرى لتكون قادرة على خلق مثل هذه الفرص للبحرينيين.

وفي موازاة ذلك، يمثل النفاذ إلى الأسواق الخارجية المخرج الاستراتيجي لتجاوز محدودية حجم السوق البحريني. فحين تتحول الشركة الصغيرة إلى وحدة تصديرية، فإنها لا تكتفي بزيادة الإيرادات غير النفطية، بل تتحول إلى مختبر عملي لقياس تنافسية الاقتصاد الوطني في الخارج. وبالتكامل مع التصدير، يتعزز الميزان التجاري بتقليص فاتورة الواردات الذي يتحقق عندما تنجح المنشآت المحلية في سد الفجوات الإنتاجية وتوفير السلع والخدمات الوسيطة محلياً. أما على صعيد المالية العامة، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تسهم في اتساع القاعدة الإنتاجية غير النفطية مما يخلق أثراً مالياً تراكمياً بالغ الأهمية؛ فكل منشأة تنمو وتتحول إلى كيان منتج تُسهم في توسيع الوعاء الضريبي ورفع الدخل القومي، وتوفير فرص عمل، مما يقلل الحاجة تدريجيا إلى الاقتراض ويعزز الاستدامة المالية.

لعل الحلقة الأهم في نقل الشركات الصغيرة والمتوسطة من هامش الاقتصاد إلى الإنتاج الصناعي والخدمي، تكمن في تفعيل دورها داخل سلاسل الإمداد الوطنية والإقليمية. وهنا تبرز المشتريات الحكومية ومشتريات الشركات الوطنية الكبرى بوصفها العميل الأهم الذي يمنح المنشأة الصغيرة الطلب المستقر وطويل الأجل؛ وهو شرط أساسي لا غنى عنه لتبرير الاستثمار في التكنولوجيا، ورفع الطاقة الإنتاجية لهذه الشركات، والالتزام بمعايير الجودة الصارمة.

إن تخصيص حصة للمنشآت الصغيرة في المناقصات الحكومية، وربط الشركات الكبرى ببرامج لتعزيز المحتوى المحلي، يحوّل الإنفاق الرأسمالي للدولة والقطاع الخاص الكبير إلى رافعة لتوطين سلاسل الإمداد. فبدلاً من استيراد المدخلات الوسيطة، والبرمجيات، والخدمات اللوجستية والفنية من الخارج، تتشابك الشركات الصغيرة مع المصانع والمؤسسات الكبرى كموردين معتمدين، مما يعمّق القيمة المضافة المحلية، ويُبقي السيولة داخل الدورة الاقتصادية الوطنية، ويحصّن الاقتصاد ضد اضطرابات سلاسل التوريد العالمية. هذا التوجه من شأنه ان يرفع الطلب على العمالة الوطنية.

وإذا كان التشبيك المحلي يبني القاعدة، فإن الامتداد نحو سلاسل القيمة الخليجية يضمن الاستدامة والتوسع. فالسوق الخليجي المشترك يمثل الامتداد الطبيعي للشركة البحرينية؛ ومن خلال شبكات الربط بين منصات المشتريات والموردين في دول مجلس التعاون، وتوحيد معايير الجودة والمواصفات، تستطيع المنشأة الصغيرة في البحرين أن تصبح جزءاً من سلسلة إنتاج إقليمية متكاملة، تصدر منتجاتها وخدماتها لمشاريع كبرى في المملكة العربية السعودية أو دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى، متجاوزةً بذلك مسألة صغر السوق المحلي ومستفيدةً من مرونة البيئة التشريعية والتنظيمية في البحرين.

غير إن الانتقال بالسياسات الداعمة من مرحلة «توفير التمويل» إلى مرحلة «صناعة الأثر الإنتاجي» يفرض على صناع القرار والباحثين والقطاع الخاص الإجابة عن جملة من التساؤلات المحورية: كيف يمكن تصميم ووضع معايير انتقائية تضمن توجيه الدعم نحو القطاعات ذات الميزة النسبية والقابلية للتوسع والتصدير، مع وضع آليات واضحة لإيقاف الدعم عن المنشآت التي تظل حبيسة الأنشطة التقليدية غير القابلة للنمو؟ وما هو المؤشر الأنسب لقياس نجاح توطين سلاسل الإمداد؛ هل يُقاس بنسبة العقود الممنوحة للموردين المحليين، أم بصافي القيمة المضافة المحلية داخل المنتج النهائي؟ كما يبرز التساؤل حول كيفية تحويل المشتريات الحكومية ومشتريات الشركات الكبرى إلى أداة لنقل المعرفة والتكنولوجيا للشركات الصغيرة بدلاً من الاكتفاء بعلاقة البيع والشراء التقليدية، وكيف نضمن أن تُترجم حوافز الدعم والتوطين إلى وظائف نوعية مستدامة للمواطن؟ وأخيراً، ما الآلية المؤسسية اللازمة لقياس العائد المالي والضريبي الصافي الذي تضيفه هذه الشركات إلى الخزينة العامة على المدى المتوسط، لضمان تحول الدعم التنموي إلى استثمار حقيقي يخفف الضغط على المالية العامة؟

خلاصة القول، إن معركة التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية لن تُحسم بعدد الشركات التي نؤسسها أو نمولها، بل بعدد الشركات التي ننجح في دمجها في سلاسل الإمداد الكبرى، وتأهيلها للتصدير والمنافسة الإقليمية، وربطها بمنظومة إدارة استراتيجية تقيس الأداء وتستثمر في الكفاءات الوطنية. عندئذ، يصبح قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة صمام أمان اقتصادي يخلق الوظائف، ويعدل كفة الميزان التجاري، ويسهم في تخفيف الضغط على الدين العام ويمنح الاقتصاد الوطني مناعة نسبية في مواجهة تحديات المستقبل.

mkuwaiti@batelco.com.bh

مناقشات فلسفية حول الديمقراطية



بقلم:
د. عصام عبدالفتاح ○

كثيرًا ما تساءل الفلاسفة: «لماذا يُقال دائمًا إن الديمقراطية معناها أن يحكم الشعب نفسه بنفسه على الرغم من أنه لا يدلي بصوته في الانتخابات إلا مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات؟ من عساه أن يكون الشخص الذي بمقدوره اتخاذ القرارات الماسة بشعبه بين كل فترة انتخابية وأخرى؟» أرّق هذا السؤال المفكر الألماني «جوزيف شومبيتر» وحمله على أن يعيد النظر في فكرة الديمقراطية فكرس لها مساحة كبيرة في كتابه الشهير «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» عام 1942.

يقول شومبيتر مندهشًا: «الناس يذهبون إلى صناديق الانتخابات ليدلوا بأصواتهم مرة واحدة ثم يعودون إلى بيوتهم ليمارسوا حياتهم اليومية مديرين ظهورهم لممثليهم لكي يتخذوا هم كل القرارات التي تتعلق بمصائرهم إلى أن يحين موعد آخر لانتخابات جديدة يلعبون فيها نفس الدور! إذ ما تكاد تنتهي فترة الانتخابات حتى يتولى نواب الشعب والوزراء والمسؤولون الحكوميون إعداد القوانين وإصدارها وتطبيقها على المواطنين. كما أن الأحزاب هي التي تختار مرشحيها وتنظم لهم الحملات الانتخابية.

ورغم كل ذلك يردد الجميع نفس النغمة: «الديمقراطية هي حكم الشعب بنفسه لنفسه.. الديمقراطية تمثل سلطة الشعب». ينطلق شومبيتر في ملاحظاته من هذه المسافة الشاسعة بين التعريف النظري للديمقراطية وتطبيقاتها على أرض الواقع. قاده ذلك إلى اقتراح تعريف مختلف للديمقراطية يجعل منها آلية بحتة الغرض منها تمكين المواطنين من اختيار من يحكمهم. لذلك يندفع أفراد ومجموعات إلى حلبة المنافسة الانتخابية من أجل الحصول على أكبر عدد من الأصوات بحيث تنحصر سلطة المواطنين في اختيار نوابهم وحكومتهم في فترة الانتخابات القصيرة. لهذا يرفض شومبيتر التعريف الكلاسيكي للديمقراطية لكنه يدافع في نفس الوقت عن كونها مرادفة لسلطة الشعب. يرى شومبيتر أن الفكرة الشائعة عن الديمقراطية تقوم على مسلّمة تقول إن الشعب يعي مفهوم المصلحة العامة وإنه يحكم نفسه بواسطة ممثليه.

كما يرى أن المفهوم السائد عن الديمقراطية يرجع إلى أفكار جان جاك روسو والحقوقي الإنجليزي جيريمي بنتام في عصر الأنوار إذ حددت طريقة لفهم الديمقراطية تقوم على عدة مسلمات: أن الشعب يعي جيدًا ما فيه خير للمجتمع، وأنه هو الذي يختار بإرادته من يمثله وأن ممثليه سيحققون له ما يريده، أي أن ثمة خيرًا عامًا يشكل هدفًا عامًا للجميع يتعين على المجتمع برمته السعي إلى تحقيقه ويعرفه بنتام بقوله «السعادة القصوى لأكبر عدد ممكن».

وترتكز الديمقراطية عند روسو على «إرادة الشعب» أي الإرادة العامة أي ما يريده المواطنون عندما يفكرون في مصلحة الكل بما لها من أولية على مصالحهم الشخصية. ومعنى هذا أن ممثلي الشعب لا إرادة خاصة بهم لأن دورهم ينحصر في تنفيذ ما يريده ويقرره الشعب.

يعكس هذا التصور العقلانية التي ميزت عصر الأنوار وتستند إلى قناعة راسخة بأن الإنسان كائن عاقل بمقدوره بعقله الذي هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس أن يلم بالشؤون العامة وأن يشكل رأيًا سليمًا حولها. سادت هذه القناعة كل الدساتير الحديثة التي تؤكد أن السيادة للشعب وأن الحكام يتصرفون باسمه.

بيد أن شومبيتر يرفض هذه الرؤية ويؤثر منهجًا واقعيًّا يقوم على رصد ووصف ما يجرى العمل عليه في الديمقراطيات المختلفة. ويخلص إلى أن تأسيس الديمقراطية على إرادة الشعب فكرة خاطئة لأن فكرة «الخير العام» الذي تتجه إليه إرادة الشعب ليست بديهية مشتركة بين الجميع؛ لهذا فإن عملية التصويت لا يمكن أن تعبر عن «إرادة الشعب».

لأن الأفراد والجماعات لهم قيم مختلفة تعلو كل شيء ما عداها. هذه القيم لا تخضع للاستدلال المنطقي. فمن الممكن مثلًا لشخصين عبقريين وملمين تمامًا بالشؤون العامة أن يختلفا تمامًا في تحديد ما فيه الخير لمجتمعهما المشترك دون أن يكون الاثنان مخطئين في رأييهما رغم تناقضهما.

ولكن: أليس من الممكن أن يتوافق الكل على أهداف عامة لتحديد «الخير العام» للمجتمع؟ ينفي شومبيتر ذلك بقوله: «إن الخلاف سرعان ما سيدب بينهم عندما يفكرون في أفضل السبل لتحقيق الهدف الأسمى» مثال ذلك «لنفترض أن مرضًا انتشر بين الناس، فإن المواطنين سينقسمون فيما بينهم إلى فريقين: فريق يرى فرض التطعيم الإجباري على الجميع باسم حماية المجتمع وفريق سيعارض ذلك باسم حرية الإنسان على جسده».

معنى ذلك أن الاختلافات السياسية هي سمة عامة بين المواطنين ومن ثم فإن فكرة الخير أو النفع العام فكرة خيالية. ما نسميه «إرادة عامة» ليس في الواقع سوى إرادات فردية متعارضة. إن رأي الأغلبية ليس سوى رأي فريق من الناس فرضوه عبر آلية الأكثرية على الجميع.. هكذا ينتهي شومبيتر إلى نتيجة مؤداها: «الديمقراطية ليست إلا آلية إجرائية وتنافسية لاختيار من يتولون السلطة بالنيابة عن الشعب».

○ أستاذ فلسفة اللغة والأدب الفرنسي
بكلية الآداب – جامعة حلوان